

الديمقراطية في الأمم الديمقراطية

يقلب علينا كثيراً أننا حين نتحدث عن الديمقراطية ، نعلم إلى الأسلوب الذاتي ، فنشرح آمالنا وأمانينا الذاتية ، ونكاد نتعالم عن الواقع ، أو لا نختار من هذا الواقع إلا ما يوافق هذه الآمال والأمانى . ولذلك يحسن بنا أن نتقيد بما يجري في الأمم الديمقراطية ، وأن نقتصر على ما نجد فيها ، أى في سويسرا والولايات المتحدة والدنمرك وبريطانيا مثلاً ؛ فنذكر كيف يعيش الفقير هناك ، وما هو حال الصحافة هناك ، وماذا يجري في التعليم ، وكيف يعالج التعطل ، وكيف تجبى الضرائب إلخ .

وبهذا المنهج نتقيد بالحقائق الموضوعية ، ولا نتورط في الأوهام والأمانى الذاتية .

وقبل أن نشرع في « وقائع » الأمم الديمقراطية يجب أن نقشع وهماً عن تاريخ الديمقراطية العصرية وأن نعلمها بتعلييلها الصحيح .

فكلمة « ديمقراطية » إغريقية ، ومعناها حكومة الشعب . ولكن ليس هناك أية علاقة تاريخية بين إغريقية الكلمة وبين مدلولها في العصر الحاضر ؛ فإن الصلة بين الأمم الحديثة وبين الإغريق القدماء مقطوعة . فلا نستطيع أن نرجع بأصول القضاء أو الحكومة أو المجتمع إلى المؤسسات الإغريقية القديمة . وصحيح أنه كان في أثينا ، لا في الجزر الإغريقية ، ديمقراطية . ولكن هذا النظام لا يتسلسل إلينا أصيلاً أو منقطعاً . وحتى القرية السويسرية التي لا تزال تمارس الحكم على ما يشابه النظام الأثيني ، لا تتصل بأية صلة بأثينا . وهذه النظم الديمقراطية في الأمم الحديثة تعود إلى أسباب لم يعرفها الإغريق أو الرومان .

وقد ظهرت في القرون الوسطى بأوروبا مدن استتمعت بنوع ما من الحكم

الذاتي النيابي في صورة المجالس البلدية ، ولكن هذه أيضاً لا تمتد إلى الإغريق بسبب . وإنما كان مرجع نظامها إلى التجار الذين شرعوا يربطون العالم ، بعد نحو ألف سنة من الانفصال عقب الانهيار الروماني ، بروابط تجارية ، مثل جنوة والبندقية في الجنوب ، والمدن الهنسية في الشمال . ولكن هذه المدن في حكمها النيابي لم تكن ديمقراطية ؛ لأن النيابة البلدية كانت مقصورة على التجار الأثرياء . أما عامة الشعب فلم يكن لها شأن في هذا الحكم .

ولكن عندما تنتقل إلى إنجلترا نجد تقاليد برلمانية ، وإن كانت هذه التقاليد بقيت نحو ٦٠٠ سنة وهي غير ديمقراطية ، أي أن عامة الشعب لم يكن لها شأن كبير أو صغير في الحكم . ومع أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تنظران حوالى سنة ١٧٧٠ إلى الحكم البرلماني في إنجلترا وترجو كل منهما أن يكون لها برلمان ، فإن البرلمان الأمريكي عقب ثورة سنة ١٧٧٦ والبرلمان الفرنسي عقب ثورة سنة ١٧٨٩ كانا أبعد في الديمقراطية من البرلمان الانجليزي نفسه الذي اتخذ قدوة .

فإذن إلّا ما يعزى النظام الديمقراطي القائم الآن في أوروبا ؟

هذا النظام الديمقراطي الذي يعم أوروبا وأمريكا هو في حقيقته انقلاب عصري في السياسة والحكم ، وكان ثمرة انقلاب آخر في الاقتصاد . ومن القواعد التي يجب ألا ننساها أن جميع الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية إنما تتألف وتتكون وفق القواعد الاقتصادية في طرق الانتاج التي تعيش بها الأمة . ففي القرون الوسطى كانت أوروبا إمارات صغيرة ، حيث الأمير ملك أو كالمك ، وشعب الإمارة عمال عنده كالعبيد ، يزرعون أرضه ويتقيدون بحكمه الذي لا يجد من استبداده سوى القليل من العرف والتقاليد . ومن غير المعقول أن تنشأ حكومة برلمانية ديمقراطية في هذا الوسط الاقتصادي ، ولكن من المعقول أن تنشأ حكومة برلمانية غير ديمقراطية يتولى السلطة فيها هؤلاء الأمراء أو النبلاء أنفسهم . وقد كان هذا حال إنجلترا بين سنة ١٢١٥ حين خضع الملك جون للنبلاء وأمضى « الوثيقة الكبرى » إلى نحو سنة ١٦٠٠ حين تكونت العوامل الاقتصادية التي جعلت الحكم الديمقراطي محتوماً .

فما هي هذه العوامل الاقتصادية ؟

ظهرت في أوروبا عامة وإنجلترا خاصة طبقة التجار الذين صاروا يغارون

من سلطة الأمراء والنبلاء واللوردات، وصاروا يضعون ما لهم المكسوب إزاء أموال أولئك الموروثة، ويطلبون حقوقاً في الحكم مثلهم، بل يطلبون إلغاء الرق الزراعي الذي كان يستمتع به الأمراء والنبلاء دونهم. ولذلك أدى ظهور هؤلاء التجار إلى الدعوة إلى الحريات وإلى معان من المساواة والعدل تقارب ما نفهمه منها في عصرنا الحديث. وقد نجح هؤلاء التجار في دخول البرلمان الإنجليزي، وأصبح لهم صوت مسموع، تحقت أحياناً ويعلو أحياناً، منذ سنة ١٥٠٠ و ١٦٠٠.

ولكن هؤلاء التجار لم يكونوا من الوجدان أو القوة بحيث يستطيعون تعميم الأفكار والعقائد الديمقراطية، وكان مع ذلك أثرهم واضحاً في البرلمان الإنجليزي الذي أصبح قدوة للأمم الأخرى. وسبق الإنجليز في هذه الناحية يعزى إلى سبقهم في التجارة العالمية. ووجود طبقة من التجار العالميين، وحولهم القليل من الصناع، جعل الحكم البرلماني غير مقصور على النبلاء والأمراء واللوردات الوارثين.

أما الحكم الديمقراطي العصري فرجعه إلى ذلك الانقلاب الصناعي الذي أخذ منذ سنة ١٧٧٠ يسير بطيئاً أولاً، ثم تراكت أمواجه، فاندفع بقوته المتزايدة في هذه السنين الأخيرة. ذلك أن هذا الانقلاب الصناعي قد غير أوروبا ونقلها من الحضارة الزراعية، حضارة الريف الفقير، إلى الحضارة الصناعية، حضارة المدن الغنية. ونحن في سنة ١٩٤٦ عند ما نتأمل هذه الدنيا التي نعش فيها نجد أننا في صميم الأمر لا نشكو القلة في الاقتصاديات العالمية، بل نشكو الوفرة بسبب هذا الانقلاب الصناعي.

وكثير من الباحثين يردون العصر الديمقراطي الحاضر إلى مبادئ الثورة الفرنسية الكبرى: الحرية والمساواة والإخاء. ويفسرون هذه الثورة بأنها كانت الثمرة، المرة أو الحلوة، للتفكير التحريري الذي قام به دالمبير وديدرو وروسو وفولتير وغيرهم. كأن التفسير للثورة ذهني.

ولكن ما الذي حمل هؤلاء الكتاب على دعوة التحرير هذه؟ أو ما الذي جعلهم يحسون هذا الوجدان الجديد؟

الجواب على هذا أنهم كانوا ينتسبون إلى طبقة التجار والصناع الجديدة،

يفكرون تفكيرها ، ويحسون عواطفها ، ويعبرون عن كراهتها لطبقة النبلاء ، أو بالأحرى يعبرون عن كراهتها للنظام الاستعبادي الذي كان يحمل النبيل يستبد بعامله الزراعي ويستغله بما يشبه الجحان ، في حين كان التاجر أو صاحب المصنع لا يجد من يكفيه من العمال ، أو يجد القليل جداً منهم . وهم لقلتهم يكلفونه أكبر الأجور .

وإذن نفهم أن هذه الدعوة إلى الحرية والمساواة والإخاء في فرنسا كانت تنهض على تبدل اقتصادي قائم ، لم يرافقه تبدل اجتماعي . فكان السخط من هؤلاء الأدباء ، لأنهم كانوا إزاء مجتمع غير متطور يستمسك بتقاليد اجتماعية قد ثبت النظام الاقتصادي الجديد زيفها وضررها . وأدى التصادم بين المستمسكين والمتطورين إلى الثورة . ونجحت الثورة ، وأعلنت الحرية والمساواة والإخاء ، وظهرت الحكومات الديمقراطية التي ترفض الاعتراف بامتيازات النبلاء .

ثم ظهرت المصانع الآلية ، أو بالأحرى تفشت ، فزاد يجمع العمال في المدن وزاد وجدانهم الطبقي . ولم يتنبه وقتئذ دعاة المساواة والحرية إلى أن هذين المبدأين يتناقضان إزاء المصانع الآلية والمتاجر العالمية . إذ مادام الناس أحراراً في جمع المال والتوسع الصناعي والتجاري فإنهم لن يتساووا ؛ لأن منهم من يصل إلى القمة في الصناعة أو التجارة ، ومنهم من يبقى عاملاً لا أمل له في الامتلاك . وهنا عقدة أوروبا وأمريكا الحاضرة ، وهي ليست موضوعنا الآن . وهي عقدة اقتصادية : تفاوت اقتصادي قائم فعلي ، مع الاعتراف الاجتماعي أو العرفي أو القانوني بضرورة المساواة .

بعد هذا التعليل للديمقراطية نحاول الآن النظر في واقعها :

الديمقراطية في لبابها وروحها تعد حركة « رومنتية » أي حركة الابتداع والتفكير والعمل ، كما أنها حركة الاقتحام للمستقبل والتفاؤل به . وهي من هذه الناحية غير « كلاسية » أي غير تقليدية . ومن هنا التعليل لما فيها من تسامح . لأن التسامح في صميمه يعنى أننا يجب علينا ألا نستمسك بالتقاليد إلى حد التعصب أو الكراهة لمن يخالفنا . بل إذا كان هناك تعصب في الأمم الديمقراطية فهو على التقاليد ولا لها . لأن الإيمان العام في الأمم الديمقراطية أن الطبيعة البشرية حسنة لم يفسدها غير الحكومات والعقائد والتقاليد ، وأنه إذا ترك

الناس أحراراً لم تؤدّ حريتهم هذه إلى الإيذاء والفوضى ، بل أدت إلى النظام والحب . وفي هذا الكلام شطط قد وقع فيه روسو وغيره ولكنه شطط منبه يبعث على التفكير ، أو هو الخطأ الذي يهتدي إلى الصواب . والتسامح ، والحرية ، والمساواة ، المساواة بين الأفراد والمساواة بين الجنسين ، والعدل : كل هذه الفضائل هي مزاج الأمم الديمقراطية ولكنها ليست كلها حقائق واقعة ، أي إن الأوربي يتجه إليها ، ولكنه لم يوفق لتحقيقها إلى الآن .

حدث قبل نحو ١٤٠ سنة إن البارون همبولت زار جيفرسون رئيس الولايات المتحدة ، فوجد جريدة على مكتبه ، فلما تناولها وجد بها مقالا قد امتلأ بكلمات السباب والقذف في الرئيس ، فنظر إلى الرئيس وقال : كيف تسمحون بهذا السباب ؟ فقال الرئيس : خذ هذه الجريدة وضعها في جيبك ، فإذا وجدت من يشك في حقيقة حريتنا أو حرية الصحافة في الولايات المتحدة فأعطها له . هذا هو المزاج العام في أوروبا وأمريكا . وهو مزاج يجعل النقد مباحاً مستفيضاً في جميع الأوساط الديمقراطية . فليس هناك مشكلة يمنع الجمهور من بحثها . كما أنه ليس هناك وزير أو موظف يعاقب الكاتب على الحملة عليه بكلمات تستبشع في بلادنا . فقد وجدت ذات مرة صحيفة إنجليزية في إنجلترا تصف رئيس الوزراء بأن رأسه رأس خنزير .

وأما عن الحرية والمساواة والعدل فإن المزاج العام يتجه إليها ، ولكن المجتمعات الديمقراطية الأوربية لم تستطع إلى الآن تحقيقها ، لعوامل اقتصادية رسخت وتأصلت جذورها ، وتحتاج إلى مجهودات كبيرة لبلوغ هذا التحقيق .

هذا هو المزاج العام أو الروح العام في الحضارة الأوربية الديمقراطية . فلننظر الآن إلى السمات العامة في الأمم الديمقراطية . ونعني ما هو واقع تشهد به النظم الحكومية وقوانين الحاكم . . . إلخ .

١ — فأول ما نرى من سمات هذه الأمم أنها جميعها يشرف على شؤونها « برلمان » مؤلف من مجلس واحد أو مجلسين ، وينتخب أعضاؤه انتخاباً نسبياً أو مطلقاً .

٢ — الحكومة الديمقراطية هي في صميمها « لجنة » يؤلفها البرلمان من بين أعضائه . فالحكم في النهاية في يد البرلمان .

- ٣ — يستطيع البرلمان أن يفعل كل شيء ؛ حتى لقد فرض ديسي فرضاً جنونياً كي يثبت هذه القدرة العامة للبرلمان ؛ إذ قال : إن البرلمان الإنجليزي يستطيع أن يسن قانوناً لقتل كل من تكون عيناه زرقاوين . وليس هناك عندئذ ما يطمئن في صحة هذا القانون .
- ٤ — بعض البرلمانات مع ذلك لا يجوز لها أن « تفعل كل شيء » . فالبرلمان الأمريكي قد منعه الدستور من أن يسن قانوناً لتقييد حرية الصحف أو لمنع الجمهور من حمل السلاح . وفسر لنكولن هذا المنع بأن من حق الشعب أن يغير ، عند الحاجة ، الحكومة بقوة السلاح إذا لم يستطع أن يغيرها بالوسائل السلمية .
- ٥ — مع وجود البرلمان المركزي للأمة توجد على الدوام برلمانات صغيرة نيابية ديمقراطية في المدن والقرى ، وهي تتمتع بحقوق واسعة جداً . يدل ذلك عليها أن المجلس البلدي في لندن مثلاً يتناول ميزانية يجهزها وينفقها في لندن لا تنقل عن ميزانية الحكومة المصرية كلها .
- ٦ — المساواة في الحقوق السياسية عامة ، بحيث يستطيع العامل أن يصل إلى منصب الوزارة . وفي أوروبا الآن وزراء كانوا في وقت ما عمالاً . كذلك المساواة عامة ، في أغلب الأمم الديمقراطية ، بين الجنسين .
- ٧ — المساواة الاقتصادية غير عامة . ولكن الحكومات الديمقراطية تحاول أن تعالج التفاوت بين الفقراء والأغنياء بثلاث طرق :
 (أ) التأمين الاجتماعي ضد التعطل والمرض والشيخوخة .
 (ب) فرض الضرائب التصاعدية ، أي كلما علا الدخل زادت الضرائب . وهذا غير الضرائب على التركات والأيلولة .
 (ج) تأميم الصناعات الكبرى ، أي إن الحكومة هي التي تدير المناجم أو بعض المصانع الكبرى وتجعلها ملكاً للأمة .
- ٨ — التعليم الابتدائي ، وأحياناً التعليم الثانوي ، عام ومجاني لجميع أفراد الشعب .
- ٩ — نظام التعاون أساسى في جميع الأمم الديمقراطية ، وكذلك نظام النقابات للعمال .
- ١٠ — حرية الرأي في الكلام والخطابة والصحافة والتأليف ، وكذلك حرية الاجتماع ، مقدستان .

١١ — الدين يفصل من الدولة في العادة . ولكن حتى حين لا يفصل تؤيد الدولة سائر الأديان وتخصها بإعانات مالية . فالحكومة الهولندية مثلاً تؤدى إعانات مالية للكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستنتية والكنيسة اليهودية على السواء .

قلنا : إن المزاج العام في جميع الأمم الديمقراطية هو مزاج الحرية والمساواة والإخاء . وهذا هو ما تنطق به الصحف ، وما يتعلمه الطلبة في الجامعات ، وما يقوله الكهنة في الكنائس . ولكن منطق الحوادث يختلف عن منطق الكلام بل يناقضه ؛ لأن طرق الإنتاج الصناعي منذ حوالي سنة ١٧٧٠ ، بل كذلك طرق الاتجار العالمي ، قد أوجدت التفاوت الاقتصادي ، وهو تفاوت ليس له شبهة أيام القرون الوسطى .

ومن هنا نجت الدعوة الرجعية أحياناً بين بعض الكتاب الذين يدعون إلى العودة إلى نظم القرون الوسطى . وهذا حينئذٍ سخيف . لأن سذاجة العيش في تلك القرون قد تغيرت إلى أساليب معقدة تعيش بها الأمم في عصرنا ولا تستطيع النزول عنها ، ولا يمكن أن نرد عقرب الساعة ألف سنة إلى الوراء .

وقد كانت الحرية والمساواة ، أى الدعوة إليهما ، أمام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ معقولة ، أو بالأحرى لم يكن أحد يستطيع أن يبصر عواقبها ؛ لأن طرق الإنتاج كانت لا تزال على شيء من السذاجة ؛ إذ لم يكن المصنع ، مهما تضخم واتسع ، يحوى أكثر من عشرة أو عشرين من العمال . فلم يكن هناك خوف من التفاوت العظيم بين الأغنياء والفقراء . ثم إن شبح التعطل لم يكن يشخص في خيال المفكرين . أما الآن فإن بعض المصانع ، بقوة الآلات العظيمة ، تستخدم عشرات الألوف من العمال ، وأحياناً تقفل هذه المصانع أبوابها فيتعطل مئات الألوف بل الملايين من العمال .

هذه هي العقدة التي تواجهها جميع الأمم الديمقراطية في عصرنا . ولهذا السبب اتجه الديمقراطيون إلى اليسار ، وأصبح في كل أمة نواب يساريون وصحافة وتكثير يسارى .

وقد نشأت كلمة « يسارى » من الوضع البرلماني للنواب ؛ فإن المعارضين في المجالس النيابية يقعدون عن يسار الرئيس . ويقعد الحكوميون عن يمينه .

الديمقراطية في الأمم الديمقراطية

فاليسارى معارض ، والدعوة اليسارية هي مجازاً ، دعوة إلى التغيير والتطور . وتختلف اليسارية في الأمم من حيث الأسلوب الذى تتخذه . فإن مشروع بينفردج يعد في بريطانيا مشروعا يساريا ، يعالج التفاوت الاقتصادى بالتكفل بكل شخص من يوم ميلاده إلى يوم وفاته ، بل قبل ميلاده ؛ لأن أمه وهى حامل تحصل على معونة تتيح لها البقاء بالبيت نحو شهر قبل الولادة . ثم تتعهد الدولة هذا المولود بالتغذية والتعليم ، ثم بالعمل والإعانة فى التعطل ، والتمريض فى المستشفى ، والإعانة فى الشيخوخة .

ثم هناك اليسارية التى تدعو إلى تأميم المصانع والمناجم والمزارع ، أى تملكها للدولة . فإن المستر تشرشل ، على الرغم من أنه محافظ ، عاش طول حياته السياسية يدعو إلى نزع الأرض من المالكين وتسليمها إلى الفلاحين . والحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر تشتغل بسن قانون لترزع المناجم من المالكين وتسليمها للدولة .

ومن قبل التأمين الاجتماعى ، ومن قبل التأمين ، كانت جميع حكومات أوروبا الديمقراطية تأخذ بالضرائب التصاعدية للتخفيف من التفاوت الاقتصادى . وربما كان من المفيد أن تقارن بين أقل الحرف وأعلى الحرف كسباً فى الدولة الديمقراطية ؛ لأن الدولة تحدد الأجور والرواتب بما يتفق وحال المجتمع . والتقدير هنا بالجنيه الانجليزى :

الدولة	الكناس فى المجلس البلدى	الوزير
إنجلترا	١٤٥	٥٠٠٠
الدنمرك	١٥٠	٩٠٠
السويد	٢١٠	١٣٠٠
سويسرا	٢٢٣	١٦٠٠

وهذه المقارنة تدل على أن التفاوت عظيم . ولكنها أيضاً تدل على أنه ليس فى الأمم الديمقراطية ذلك الفقر المدقع والبؤس الأسود الذى يعيش فقراء آسيا وأفريقيا فيه .

سلامة موسى